

كلمة العدد

منذ تأسيسه في العام الأكاديمي 1993/1994، لا يزال معهد الحقوق في جامعة بيرزيت يعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية والطويلة المدى للمجتمع الفلسطيني في الميادين القانونية والقضائية. فمن خلال إجراء الأبحاث والتعليم والتدريب وتوفير ما يلزم من المعلومات في هذه المجالات، يساهم المعهد في إقامة سلطان القانون وتعزيز سيادته في فلسطين.

وفي سبيل سعيه إلى ديمومة عمله، يعتمد معهد الحقوق اعتماداً كلياً على قدرته على استيعاب الظروف والاحتياجات القانونية في فلسطين، إضافة إلى اقتراح الحلول وصياغتها، وتقديم المقترحات التي يمكن الاعتماد عليها لإخراج تلك الحلول إلى النور، وإعداد الخطط اللازمة للبرامج والمشاريع، وتنفيذها على نحو ناجح وشفاف.

اسمحوا لي أن أشارككم بعض الأفكار التي ناقشها اليوم حول دورنا في معهد الحقوق كمؤسسة أكاديمية تساهم في تفكيك النظام القانوني الكولونيالي، وبناء نظام قانوني يحترم كرامة الإنسان.

طالما نظر المحامون وفقهاء القانون في الجامعات العربية إلى القانون باعتباره مهارة فنية بسيطة تهين الطلبة وتجهزهم لتقلد مناصب وظيفية في المحاكم، ولاسيما كمحامين وقضاة. ولا يعترف سوى قلة من الباحثين بقدرة حقل القانون على الإسهام في العلوم الاجتماعية، والإدلاء بدلوه فيها. ففي عدد من كليات القانون ومعاهد الحقوق في الجامعات العربية، لم تنطلق حتى الآن بواكير المبادرات التي تُعنى بإعداد الأبحاث القانونية النقدية والمتعددة التخصصات والمعارف.

وندعو في معهد الحقوق إلى تبني اتجاهات جديدة في الدراسات القانونية. ونأمل من هذه الدراسات أن تبرز مجموعة من المذاهب الجديدة في القانون التي تتيح القطع مع العالم المغلق، الذي يتسم به الفكر والتعليم القانونيان.

ولا يتضمن المنهج التعددي النقدي الذي نحاول أن نتبعه رفض وجهات النظر التي يدلي بها أهل القانون والفقهاء وواضعو السياسات حول القانون، ولكننا نعمل، في الغالب، على استكمالها وتوسيعها وتفسيرها وشرحها ضمن سياق علمي اجتماعي أوسع، نتجاوز من خلاله حرفية النص القانوني، بغية فهم كيفية تشكّل القانون واصطباغه بصفة مركزية في أي حقبة تاريخية، وفي أي موقع بعينه.

لكننا نرفض الادّعاءات بقيام الحدود بين المعارف الأكاديمية، بما فيها تلك المعارف المرتبطة بالقانون والعلوم الأخرى. ويبدو أن من الأهمية التعامل مع دراسة القانون باعتبارها دراسة تجريبية منهجية لحقل من حقول المعرفة. ولم يكن هذا الأمر يستدعي من كل أكاديمي يشغل بالقانون إجراء أبحاث تجريبية حول السلوك المتبع في السياقات القانونية، ولكنه يتطلب من الباحث بصفته عالماً بالقانون أن يكون على علم وافٍ بتلك الأبحاث التي يجري إعدادها. ويستدعي هذا الأمر

إيجاد أفضل الطرق لإدراج النتائج ووجهات النظر التي تفضي إليها هذه الدراسات المتعددة الحقل في الفكر القانوني الذي يحمله أهل القانون، إضافة إلى مساندة المبادرات الهادفة إلى إجراء الأبحاث التجريبية الاجتماعية القانونية والتعاون معها.

إضافة إلى الأبحاث التجريبية والتطبيقية، على الأبحاث القانونية أن تُعنى كذلك بالنظريات القانونية، لنتمكن من استيعاب التطورات التي طرأت على القانون بعد التحولات في كل من فلسطين، ومصر، وتونس، وليبيا، وعدد كبير من الدول العربية. وهذه التحولات تتسم بتنوع الممارسات التنظيمية ومستويات الحكم فيها. وعلينا فهم أن المجتمعات العربية تتميز بقدر كبير من الاختلاف والتعقيد، ومثلما أحدث البوعزيزي ثورة في وجهات النظر المتعلقة بالسلطة، يتحتم على الدراسات والنظريات القانونية أن تحدث ثورة في وجهات النظر بالنسبة للقانون، بحيث تتحول من صورة من الاستثناء إلى صورة اعتيادية وشاملة، لأن النظرية توفر منظوراً في حقل معقد ومتنوع.

ويتعين على الدراسات القانونية أن تولي قدراً أكبر من الاهتمام "للصدي" الأخلاقي للقانون. ولا ينبغي لنا أن نفهم أن الأخلاق والقيم تعني مفهوماً عاماً غيبياً أو خارج نطاق خبرة الإنسان، بل هي تمثل مستوى أكثر تواضعاً يُعنى بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة المتعلقة بالتكافل في العديد من العلاقات التي تسود المجتمع، والتي تتنافس وتتعايش وتتصارع وتتداخل مع بعضها البعض، بما يمكنها من التشكل وإعادة التشكل بحسب عضوية المجتمع التي لا تتفكّ متعددة ومرنة على الدوام، وبخاصة بعد التحولات على الساحة الفلسطينية والعربية، حيث لم يعد من الممكن التعامل مع مفهوم المجتمع باعتباره "كلاً متكاملاً قائماً بذاته".

نأمل من خلال اتّباع منهجيات جديدة في فهم القانون أن نعيد رسم الخريطة القانونية في الواقع الفلسطيني، بحيث تركز على أن الكيفية التي يتم بها تغيير سمة الجانب الاجتماعي في السياقات الخاضعة لأنظمة كولونيالية، والسياقات الدولية المهيمنة، تفرز تغييرات في هيكليات التنظيم، إلى جانب تركيزها على الأسباب التي تقف وراء ذلك؛ وهذه التحولات ستتطلب في نهاية المطاف من نظرية القانون أن تتبنّى مفهوماً جديداً للقانون، من أجل تفكيك القواعد القانونية التي ورثتها فلسطين، وهو ميراث ينبغي تمحيصه ودراسته خلال فترة "انتقالية"، كفترة حكم السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يقوم على أجزاء مقسّمة وغير مترابطة من أرض فلسطين التاريخية.

جميل سالم - مدير معهد الحقوق

معهد الحقوق

أ. الرؤية

أن يكون المعهد ريادياً محلياً وإقليمياً في الأبحاث النوعية القانونية النظرية والتطبيقية متعددة المجالات ومرجعاً للمعلومات القانونية وبيتاً لتطوير الكوادر القانونية بما يعزز الكرامة الإنسانية وسيادة القانون.

ب. الرسالة

تحسين وتطوير البنى التحتية القانونية والقضائية محلياً وإقليمياً لقطاع العدالة والمجتمع من خلال إجراء الأبحاث النوعية النظرية والتطبيقية متعددة المجالات، وبناء القدرات المؤسساتية وتأهيل الموارد البشرية وتعزيز الوعي القانوني، والارتقاء بالصياغة التشريعية والمهارات القانونية، وتمكين الوصول الحر إلى المعلومة القانونية والقضائية باستخدام أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة.

ج. القيم

1. احترام الكرامة الإنسانية: إعلاء القيم الإنسانية الأساسية من مساواة وحرية وكرامة.
2. العمل بمبدأ سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية.
3. الشفافية.
4. خدمة المجتمع.
5. الأمانة العلمية.
6. المصادقية.
7. التميز، والنوعية، والريادة.
8. الحداثة.
9. الحيادية والموضوعية.
10. التفكير النقدي.

في هذا العدد

- 1 كلمة العدد
- 2 إدماج النوع الاجتماعي في قطاعي العدالة والحكم المحلي في فلسطين
- 3 دور مكتبة الحقوق في جامعة بيرزيت في تعزيز المعرفة القانونية
- 4 عضوية معهد الحقوق - جامعة بيرزيت في الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الانسان
- 4 التطبيق على الأحكام الشرعية
- 5 برنامج الدبلوم المتخصص في الصياغة التشريعية الأول من نوعه محلياً وإقليمياً
- 6 إصدارات معهد الحقوق
- 7 دور قياس الأثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية في تعزيز فعالية تطبيق التشريعات
- 7 اهم نشاطات المعهد
- 8 تجربة النساء في الوصول الى مؤسسات العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إدماج النوع الاجتماعي في قطاعي العدالة والحكم المحلي في فلسطين

يمثل برنامج التعليم والتدريب المستمر أحد البرامج الرئيسية في معهد الحقوق، حيث ركز المعهد، ومنذ تأسيسه، على إستراتيجية بناء القدرات ورفع الوعي في المجتمع القانوني وقطاعات المجتمع الأخرى، من خلال برامج ومشاريع عدة لدعم أسس البنية القانونية والقضائية، وتقوية المؤسسات الوطنية، ورفعها بالخبرات والتجارب، لتمكينها وتمكين كوادرها وموظفيها من القدرة على التعامل مع المستجدات في مختلف القضايا التي تهم المجتمع، ضمن نهج يقوم على احترام حقوق الإنسان، والالتزام بمبدأ سيادة القانون وأسس الحاكمة الرشيدة.



وقد أولى المعهد خلال السنتين الماضيتين، بالشراكة مع معهد دراسات المرأة، وقطاعي الحكم المحلي والعدالة، اهتماماً خاصاً بدمج قضايا النوع الاجتماعي كمدخل لتحقيق التنمية على المستوى المحلي وتعزيز ركائز العدالة والمساواة في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال مشروع (تطوير المناهج وتدريب القضاة والمحامين وأعضاء النيابة العامة وموظفي الحكم المحلي) الممول من الحكومة الإسبانية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد اشتمل هذا المشروع على فعاليات ونشاطات عديدة تدريبية وبحثية ركزت في قطاع العدالة على موضوعات مفهوم النوع الاجتماعي، من خلال ربطه بتحليل ومراجعة القوانين من منظور النوع الاجتماعي، أبرزها القوانين التي تنطوي على تمييز أو عدم مراعاة لاحتياجات النوع، ومنها قانون العقوبات والأحوال الشخصية، والإجراءات الجزائية، والعمل، إضافة إلى البعد النفسي في التعامل مع النوع الاجتماعي، والعنف القائم على أساس النوع، ودور الطب الشرعي في التعامل مع هذا النوع من العنف. فيما ركزت في قطاع الحكم المحلي على مفهوم النوع الاجتماعي

ارتباطاً بقطاع الحكم المحلي، وتحليل التشريعات من منظور النوع الاجتماعي، والتخطيط وتطوير السياسات واتخاذ القرارات بمراعاة النوع الاجتماعي، وتطوير موازنات الهيئات المحلية من منظور النوع الاجتماعي ومفهوم التنمية المحلية، وتقديم الخدمات للمواطنين وفق حاجات النوع الاجتماعي.

لقد كانت خلاصة هذا الجهد تطوير منهجين تدريبيين؛ أحدهما خاص بالنوع الاجتماعي لقطاع العدالة، والثاني خاص بقطاع الحكم المحلي، حيث اشتمل هذان المنهجان على المفاهيم العلمية والتطبيقات والنماذج المساعدة والحالات الدراسية ذات الصلة بالموضوعات المطروحة فيهما، إضافة إلى تنظيم مؤتمر علمي قدمت فيه أوراق عدة ناقشت سياسات دمج النوع الاجتماعي، والتحديات التي تواجهها مالياً وتنظيمياً وتشريعياً.

أما في الجانب التدريبي، فقد تم تنفيذ ما يزيد على (25) دورة تدريبية استهدفت القضاة والمحامين وأعضاء النيابة وطلبة الحقوق في الجامعات وموظفي الحكم المحلي والهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد شارك في هذه الدورات (728) شخصاً من جميع تلك الفئات. وكانت خلاصة هذا الجهد تعزيز معارف ومهارات ومفاهيم النوع الاجتماعي لدى الأشخاص المشاركين، كما تم تطوير منهجية تدريبية خاصة بالنوع الاجتماعي في قطاعي العدالة والحكم المحلي، كأداة تقنية تساعد في المستقبل في قيادة نشاطات تدريبية لدى هذه الفئات، وتساعد القطاعات الأخرى في الاستفادة من هذه المنهجية بصورة تعكس تجربة حقيقية مارسها المعهد من خلال هذا المشروع.

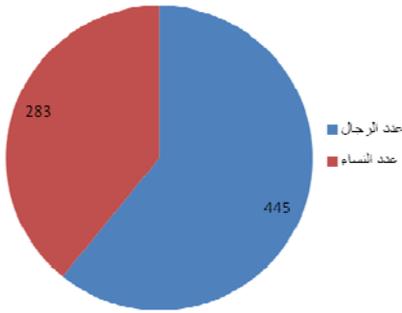
شكل 1- عدد المشاركين/ات في التدريب حسب الفئة المستهدفة



إن مفهوم النوع الاجتماعي يحتاج لتوضيح أكبر لفئات المجتمع كلها؛ كونه يواجه تحديات في كثير من الأحيان نتيجة عدم الفهم الصحيح له، أو نتيجة إساءة استخدامه من البعض، أو لعدم الرغبة في التغلب على بعض العادات السلبية التي تقوم على التمييز بين أفراد المجتمع، كما أن مقاومة البعض لمبادئ المساواة، وعدم التمييز، وضمان حقوق متساوية للجميع، وقدرة الجميع على المشاركة في

التنمية ضمن إمكاناتهم؛ سواء أكانوا رجالاً أم نساءً، يشكل معيقاً تجاه تقدم المجتمع، وفي حالتنا الفلسطينية تجاه بناء أسس مجتمع قوي وقويم، توظف فيه كل الإمكانيات لتعزيز البنية الداخلية في طريق التحرر والخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، وبناء مؤسسات دولة فلسطين المستقلة التي نصبو لها، لتكون حاضنة للشعب الفلسطيني، يسود فيها القانون، وتحمي حقوق الأفراد جميعاً، وتعتز في قيم الديمقراطية والحكم الرشيد.

شكل 2 - عدد الرجال والنساء المشاركين/ات في التدريب



ومما لا شك فيه أن تحقيق ضمانات أساسية لحقوق المرأة يصب في هذا الاتجاه، إذ غالباً لا تحظى النساء في المجتمع بنفس ما يحظى به الرجال؛ سواء على صعيد المشاركة في الحياة العامة، أو في صنع القرار، أو في تقلد الوظائف، أو التأثير في السياسات والتشريعات. لا تكمن المعوقات الحقيقية فقط في ظروف المجتمع، ومدى التقدم أو التراجع التنموي فيه، أو العادات والتقاليد الموروثة، أو الدين والثقافة، وإنما في كثير من الأحيان تسهم الفجوات في التشريعات في ذلك، وأيضاً الممارسات والإجراءات التنفيذية عند التطبيق، التي لا ينظر فيها إلى خصوصية أدوار الرجل والمرأة، أو احتياجات النساء في مقابل احتياجات الرجال، بل إن من يطبق القانون قد يفهم كيف يتعامل مع القاعدة القانونية، ولكنه قد لا يتفهم أو يعي تأثير تطبيق القانون على المجتمع أو فئة معينة فيه، ما قد يخلق آثاراً سلبية تلحق أضراراً بحق تلك الفئة. لقد أصبح جلياً أن قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة تحتل مساحة واسعة من الجدل والنقاش في الساحة الفلسطينية، وبخاصة في ظل الدور الذي قامت به الحركة النسوية على مدى السنوات الماضية، وفي ظل التجارب الحية لمشاركة النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي مقاومة الظلم والاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد على ستين عاماً. إلا أن هذا الدور وتلك التجارب لم تصل حتى اليوم لتحقيق التوازن داخل المجتمع، وما زالت هناك فجوات نوع اجتماعي عديدة، مردداً إما القانون أو من يطبقه، وإما المجتمع أو من يصنع القرار فيه، إضافة إلى غياب الارتباط المفاهيمي بين النوع الاجتماعي والتنمية والعدالة.

دور مكتبة الحقوق في جامعة بيرزيت في تعزيز المعرفة القانونية



انطلاقاً من رسالة الجامعة في توفير الفرص التعليمية دون تمييز، وتهيئة الطلبة ليكونوا مواطنين صالحين فعالين في مجتمعهم ومنتمين له، ساهم معهد الحقوق في جامعة بيرزيت منذ تأسيسه العام 1993، في إنشاء وتطوير مكتبة قانونية، وذلك لوعيه التام بأن المعلومة هي الأساس في تعزيز سيادة القانون، ومنذ ذلك الحين لعبت المكتبة دوراً أساسياً في تحدي كل الصعاب التي تمر بها المؤسسات التعليمية، وبخاصة الظروف التي مرت بها فلسطين في السنوات التي أعقبت منع الطلبة من الوصول إلى حرمهم الجامعي. ونتيجة لهذا الوضع، عملت المكتبة جاهدة للوصول والتواصل مع طلبة كليات الحقوق والباحثين والأكاديميين، وذلك بتقديم خدمات تواكب التطورات التكنولوجية، وتقديم خدمات معلوماتية عن بعد، من خلال إثراء موقعها الإلكتروني، ما يعطى المجال لهذه الفئات المستفيدة من طلبة وأكاديميين وباحثين وأصحاب القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لمعرفة مكان وجود المعلومة القانونية والاستفادة منها.

فلسطين، والإجابة عن الاستفسارات؛ سواء في الموقع أو عن بعد.

كل هذا أحدث تغييراً نوعياً وملحوظاً على طبيعة الخدمات التي تقدمها المكتبة، ما أدى إلى زيادة عدد المستفيدين منها، حيث تضاعفت الاستفسارات سنوياً إلى ثلاثة أضعاف، ما شجع المكتبة على مد خدماتها إلى جميع المناطق في فلسطين وخارج البلاد. وقد لعب كل هذا دوراً كبيراً في إيصال المعلومة للجميع، وبالتالي عزز مفهوم المعرفة لدى الأفراد والجماعات بالقانون والحقوق الإنسانية وبالمواطنة ومعرفة الحقوق والواجبات الملقة على عاتق المواطن، وخلق روح الحوار والتعبير والاحترام والتسامح، والأهم من ذلك هو المحافظة على كرامته الإنسانية.

الإطار التنظيمي لعمل مكتبة الحقوق وحرية الوصول إلى المعلومة:

كل ما ذكر من تطورات وخدمات تقدمها المكتبة مرده إلى التعليمات والأنظمة الخاصة التي تعتمدها مكاتب جامعة بيرزيت للحفاظ على الإرث المعرفي ونقله للأجيال القادمة، إلا أننا ننتظر من الجهات التشريعية إصدار قوانين وتعليمات وأنظمة واضحة وصريحة تضمن حق المواطن في الوصول إلى المعلومة، وتحفظ للمؤلف حقه، وبخاصة للمؤلفات الرقمية، وبالتالي تعزيز المعرفة القانونية. وعلى الرغم من ذلك، فالمكتبة ملتزمة بالمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حرية الوصول إلى المعلومة، والمادة 19 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، بالرغم من عدم تطرقه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حرية الوصول إلى المعلومات، نتيجة لذلك يشكل قانون المطبوعات رقم 9 لسنة 1995 إطاراً رئيسياً تستند إليه المكتبة في تنظيم الحصول على المعلومات والوصول إلى المعرفة.

إلكترونية خاصة، وتزويد الطالب بها، وتحويل كتب نادرة غير متوفرة في الأسواق إلى كتب إلكترونية يمكن الاستفادة من معلوماتها على مدار الساعة - كل هذا سهل وصول المكتبة للفئة المستهدفة عن طريق خدمات عن بعد.

وتقوم المكتبة على تعزيز الاستفادة من المعرفة القانونية بتدريس مساق المعلوماتية القانونية ساعة معتمدة أسبوعياً، ويتناول المساق مهارات استخدام المكتبة، والاستفادة من المصادر القانونية التقليدية والإلكترونية، وكيفية الوصول إلى المعرفة بشكل منظم وبأسهل الطرق، حيث أن كثيراً من المؤسسات التعليمية تتوفر فيها المصادر وقواعد البيانات، ولكن ليس هنالك تدريب للمستفيد حول الاستفادة منها.

كما تقوم المكتبة على تدريب المستفيدين من خارج نطاق المعهد والكلية، فقد تم تدريب فئة كبيرة من أجهزة القضاء والنيابة العامة والمحامين من خلال دبلوم المهارات القانونية.

ونظراً لتراكم الخبرات والمهارات العالية في تقديم الخدمات القانونية المعلوماتية، أصبحت المكتبة الجهة المعتمدة في تعزيز المعرفة القانونية لدى أصحاب القرار، وحتى على مستوى المشرع الفلسطيني، إذ تعتبر إحدى أهم المكتبات القانونية في فلسطين، فهي تحرص على التوازن ما بين المكتبة التقليدية والإلكترونية، لذلك تسعى باستمرار لكي تُعتمد مستقبلاً كمكتبة قانونية وطنية في فلسطين. وتسعى المكتبة دوماً إلى تعزيز مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال تقديم المعلومات ومساندتها لتطبيق سيادة القانون في

تحتوى المكتبة على حوالي 18.000 مادة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، إضافة إلى لغات أخرى في شتى المواضيع القانونية والمتقاطعة مع مواضيع أخرى، وقسمتها إلى العائلات القانونية. وتحرص المكتبة على الاشتراك بقواعد البيانات الإلكترونية، بعضها غير متوفرة على مستوى الوطن، إذ تقتني مجموعة جيدة من قواعد البيانات القانونية العربية والدولية، أهمها قاعدة بيانات الـ (Westlaw)، وقاعدة التشريعات العربية الذي تحتوى على التشريعات المصرية منذ العام 1982 حتى اليوم، وقاعدة التشريعات الأردنية (عدالة) منذ تأسيس إمارة شرق الأردن حتى اليوم، إضافة إلى المقتفي؛ وهو غنى عن التعريف، إضافة إلى قواعد البيانات التي تشترك بها مكتبة الجامعة الرئيسية، إذ تحتوى على مئات الدوريات القانونية وبالنص الكامل. إن حوسبة أعمالها الفنية، وإتاحة فهرسها الآلي، وربطه بالشبكة العالمية، والإجابة عن الاستفسارات التي ترد المكتبة، إضافة إلى إغناء صفحتها الإلكترونية بالمعلومات التي يمكن الاستعانة بها، والبحث في محتوياتها، إضافة إلى صفحة المعهد الغنية بالمعلومات البحثية، وتقديم الخدمات الأخرى، منها متابعة التجهيزات الحديثة، والقيام بخدمات معلوماتية تقليدية ومتطورة كالإعارة، والاستنساخ، والمسح الضوئي، وتدريب الباحثين على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والإجابة عن الاستفسارات، وإدخال نظام التصوير الضوئي، وبيث المعلومات عبر البريد الإلكتروني، وحفظ الأوراق البحثية، وحجز مقالات مساندة للمساقات على ملفات

يعتبر التعليق على الأحكام القضائية الشرعية مكوناً رئيسياً من مكونات قاعدة الأحكام الدينية ضمن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي". فضمن جهوده في تنفيذ مشروع القضاء الديني في فلسطين، عمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت على اختيار عدد من الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف الشرعية في القدس، والمحكمة المنعقدة في نابلس، والمحكمة العليا الشرعية، بهدف التعليق عليها من قبل مختصين في القضاء الشرعي؛ محامين، وأكاديميين، وقضاة شرعيين متقاعدين، ومختصين في شؤون المرأة والمجتمع.

فمن بين عشرة آلاف حكم شرعي صادر عن المحاكم الشرعية في الضفة الغربية في الفترة ما بين العام 1996 والعام 2012، تم إدخالها وتصنيفها في قاعدة الأحكام الدينية المستحدثة على المقتفي "منظومة القضاء والتشريع في فلسطين"، اختير منها مائة حكم شرعي وتم التعليق عليها من قبل مختصين في القضاء الشرعي، وفي شؤون المرأة والمجتمع. وعمل معهد الحقوق في هذا الإطار على ترجمة الأحكام والتعليقات عليها إلى اللغة الإنجليزية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه تم التعليق لأكثر من مرة على بعض الأحكام؛ بغية عرض وجهات نظر مختلفة حول الحكم القضائي الواحد.

وروعي في اختيار هذه الأحكام لغايات التعليق:

1. أهمية موضوع الدعوى بالنظر إلى كثرتها وتكررها أمام المحاكم الشرعية، سواء في الأحوال الشخصية أو في الأوقاف أو في أصول المحاكمات أمام المحاكم الشرعية، كدعاوى التفريق للنزاع والشقاق، والهجر والضرر، والنفقة، ودعاوى إثبات الطلاق، وقضايا الحجر، والوقف، والتبليغات القضائية، وتشكيل المحاكم والهيئات القضائية وغيرها من القضايا والإجراءات التي تشكل محور عمل المحاكم الشرعية.
2. أهمية الحكم بالنظر إلى المبادئ القانونية التي أرساها، والمتعلقة بموضوع الدعوى.
3. تناول الحكم لقضايا مختلف عليها، وتثير إشكاليات قانونية وقضائية عند التطبيق.

وتشكل هذه التعليقات مادة علمية، يمكن للمحامي أو القاضي الشرعي أو الباحث القانوني أو طالب القانون، الاستناد إليها كمرجع في إعداد مرافعاته، أو يستأنس بها في إعداد قراراته، أو في إعداد أبحاثه التي تقع ضمن الأحوال الشخصية أو الأوقاف أو أصول المحاكمات الشرعية. إضافة إلى ذلك، فإن احتواء هذه التعليقات آراء من قام بها مستنداً إلى نصوص تشريعية، وآراء فقهية تدعم فكرته، وبتضمنها نقداً علمياً لنص التشريع الذي استند إليه الحكم، أو نقداً للحكم محل التعليق بحد ذاته؛ يمكن الجهات التشريعية والقضائية من تجاوز الهفوات التشريعية أو القضائية، أو سن تشريعات جديدة لسد فراغ أو نقص تشريعي. ولما كان تطوير منهجية ومستوى التعليق على الأحكام هدفاً أساسياً يسعى معهد

عضوية معهد الحقوق - جامعة بيرزيت في الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان



تنظيمها في بيروت. كما شارك زملاء من طاقم مكتبة الحقوق والتنمية في مؤتمرات ولقاءات لتبادل الخبرات والتشبيك مع زملائهم من مكاتب الجامعات الشريكة، ويجري حالياً الانتهاء من عملية تزويد مكتبة الحقوق بمصادر متخصصة بحقوق الإنسان بدعم من الشبكة. كما شارك طلبة جامعات فلسطينية، بينها بيرزيت، في البرنامج التدريبي الإقليمي حول حقوق الإنسان في بيروت، خلال الفترة حزيران - تموز 2012، واشترك في التدريس ضمن البرنامج مصطفى مرعي من طاقم معهد الحقوق.

ومن آخر النشاطات التي نفذت بمساندة من الشبكة، نظم معهد الحقوق في 9 و10 تشرين الثاني 2012، لقاءً حول التخطيط والتنفيذ الناجح للبحث القانوني، شارك فيه عمداء وباحثون وأساتذة من معهد الحقوق وعدد من كليات القانون في الضفة الفلسطينية.

جدير بالذكر أنّ الشبكة اتخذت لنفسها منذ انطلاقتها الأهداف الرئيسية التالية:

- تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات الأكاديمية الشريكة فيما يتعلق بتخطيط وتنظيم وتصميم وتنفيذ التدريس والبحوث في مجال حقوق الإنسان.
- تشجيع التبادل والحوار بين المؤسسات الأكاديمية المعنية.
- تعزيز قاعدة الموارد باللغة العربية المتعلقة بحقوق الإنسان والمتاحة للشركاء.

ويتم حالياً البحث في توسيع الشبكة بضم عدد من المؤسسات الحقوقية والأكاديمية المعنية لعضويتها. وتعمل الشبكة حالياً من خلال مركز مصادر تحتضنه كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، وتدير مركز معلومات محوسبة، ولها موقع إلكتروني، يمكن من خلاله الاطلاع على أخبار ونشاطات الشبكة وأعضائها والتفاعل معهم، من خلال: <http://tinyurl.com/AAHRN>.

ويتم تنفيذ نشاطات الشبكة من خلال دعم توفّره الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيديا)، عبر معهد راؤول والنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني - لوند، السويد.

شارك كل من جميل سالم، مدير معهد الحقوق، ومصطفى مرعي، ممثل المعهد في الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان، في تقييم إنجازات الشبكة منذ نشأتها، وذلك خلال سلسلة لقاءات عقدت في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 5-7 أيلول 2012. كما تضمنت اللقاءات وضع أسس برنامج الشبكة للأعوام الثلاثة القادمة.

تأسست الشبكة في شهر نيسان 2010، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الأكاديمية العربية على صياغة ونشر المعرفة في مجال حقوق الإنسان. وانضم معهد الحقوق في جامعة بيرزيت إلى الشبكة في كانون الأول 2011. وجاء انضمام المعهد للشبكة متوجاً بتعاوناً مع أعضاء الشبكة استمر نحو عام.

وقد تعاطف دور معهد الحقوق ضمن الشبكة منذ بداية العام الجاري، لاحقاً لعضويته في الشبكة، التي تضم في عضويتها أيضاً المؤسسات التالية:

- مركز حقوق الإنسان - جامعة بيروت العربية، لبنان.
- كلية الحقوق - جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، المغرب.
- كلية الحقوق - الجامعة الأردنية، الأردن.
- معهد راؤول والنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني - لوند، السويد.
- كلية الحقوق - جامعة أوميا، السويد.

وبالنظر إلى ما تمّ تنفيذه من نشاطات، وما نتج من حراك منذ انضمام معهد الحقوق للشبكة، يظهر أن الشبكة تجربة واعدة، تضع معهد الحقوق على عتبة الإقليمية، مستفيداً مما له من تجربة وخبرات تراكمت خلال العقدين الماضيين. فكان أول نشاط نفذته المعهد منذ انضمامه للشبكة، البرنامج التدريبي حول أساليب تدريس حقوق الإنسان، وجرى تنفيذه خلال شهر نيسان 2012، في البحر الميت، بمشاركة أساتذة في حقل حقوق الإنسان من جامعات فلسطينية وأردنية ولبنانية وعمانية وجزائرية. وهدف البرنامج بشكل أساسي إلى تعزيز قدرات الأساتذة المشاركين في التدريس ضمن الدورة الإقليمية العربية لحقوق الإنسان، التي نظمت في لبنان خلال حزيران - تموز 2012. ومن ضمن عوائد عضوية الشبكة على مجتمع الجامعة، مشاركة فريقين من طلبة القانون في الجامعة في محاكمة صورية إقليمية حول حقوق الإنسان، جرى

برنامج الدبلوم المتخصص في الصياغة التشريعية الأول من نوعه محلياً وإقليمياً

بشكل كبير للمضي قدماً في هذا البرنامج.

وتم تصميم هذا الدبلوم لتحقيق عدد من الأهداف، فهو يهدف، بشكل عام، إلى تطوير وتنمية قدرات الصياغة التشريعية لدى الفئات المستهدفة، وذلك للارتقاء بمستوى القوانين وتعزيز فعاليتها تطبيقاً على أرض الواقع، إلى جانب تعزيز وتطوير مفاهيم الصياغة التشريعية الجيدة، من أجل التعبير الاجتماعي، وتطوير نوعية وجود القوانين، وتطوير وتنمية مهارات الصياغة التشريعية لدى القانونيين والعاملين في الدوائر القانونية في الوزارات والدوائر الحكومية بشكل خاص، والقانونيين في مختلف القطاعات بشكل عام، وتعزيز وتطوير مفاهيم محددة ومبادئ واضحة وموحدة لمبادئ الصياغة التشريعية، وتعزيز الشفافية والحكم الجيد.



واستطاع المعهد، من خلال التعاون مع المؤسسات الرسمية، الحصول على الاعتماد لبرنامج الدبلوم المتخصص في الصياغة التشريعية من وزارة التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي 2009/2010.

ونستطيع أن نقول بفخر، إن هذا البرنامج هو الأول من نوعه، ليس على الصعيد الوطني أو المحلي فحسب، بل على الصعيد الإقليمي أيضاً، فهو يعتبر البرنامج الأول من نوعه في الوطن العربي، حيث لا يوجد هناك أية برامج مشابهة تختص بالتدريب على موضوع الصياغة التشريعية.

وقد تم استقبال الدفعة الأولى في البرنامج في العام الدراسي 2011-2012، التي تم الانتهاء منها بنجاح تام مع نهاية شهر تموز من العام 2012 بانطباع ممتاز بالنسبة للمشاركين وفقاً للتقييمات التي تم تنفيذها خلال البرنامج في سنته الأولى، وجرى إجراء حفل التخرج في منتصف شهر كانون الثاني من العام 2013. ولنا أن نفخر بأن هذه الدفعة هي الأولى على المستويين المحلي والإقليمي التي تم تخريجها، والمتخصصة في مجال الصياغة التشريعية ضمن برنامج الدبلوم المتخصص في الصياغة التشريعية الذي ينفذه المعهد.

ويأمل المعهد في استمرار إنجاح هذا البرنامج بالتعاون مع كل مكونات العملية التشريعية، وكل من له علاقة بعملية صياغة التشريعات، والارتقاء بها، وصولاً لتوحيدها واعتماد الأسس السليمة في عمليات بناء النص القانوني.

قامت وحدة المساندة التشريعية في معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، وضمن مشروعها للعام 2007/2008، بالعمل على تطوير مناهج للصياغة التشريعية. وقد جاءت فكرة هذا المشروع من خلال عمل الوحدة في السنوات السابقة على مشاريع بحثية انصبحت على دراسة العملية التشريعية من مختلف جوانبها، وقد اتضح لفريق العمل على هذه الدراسات أن هناك خللاً في عملية صياغة التشريعات الفلسطينية، من الناحيتين الشكلية والموضوعية، فبعضها كان يفتقد إلى الانسجام التشريعي، وكان يحمل في طياته مخالفات للأحكام الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني، في حين أن البعض الآخر، وفي كثير من الأحيان، كان يعترضه بعض أوجه القصور والخلل في صياغته وفقاً لأسس الصياغة التشريعية الجيدة، هذا إلى جانب وجود صيغ قانونية مختلفة ومتنوعة وغير موحدة تلجأ إليها المؤسسات ذات العلاقة في صياغة التشريعات.

هذا الأمر دفع القائمين على العمل في وحدة المساندة التشريعية، إلى التفكير ملياً بضرورة العمل على تطوير موضوع الصياغة التشريعية في فلسطين، من خلال توحيد معايير الصياغة وفقاً لأسس علمية واضحة ومحددة وموحدة في المنظومة القانونية الفلسطينية، وعليه جرى العمل على إعداد بعض الأوراق الخلفية المتعلقة بدراسة بعض التجارب الدولية والعربية حول موضوع الصياغة التشريعية الجيدة، ونتيجة لهذه الأوراق، تبلور تصور أولي حول طبيعة المناهج التي يجب أن تدرس في مجال الصياغة، وحول طبيعة المواد التي يجب إدراجها في هذا الدبلوم خلال عملية التدريب، التي تمتد على مدار سنة كاملة، تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، ويحتوي كل فصل منها على مساقات إجبارية وأخرى مساندة، تم فيها مراعاة الجوانب النظرية والتطبيقية.

وسبق اتخاذ القرار بإنشاء هذا البرنامج، عقد العديد من اللقاءات مع مؤسسات المجتمع المحلي وبشكل خاص المؤسسات ذات العلاقة بصنع القرار، بهدف الاستطلاع عن مدى حاجة المجتمع القانوني الفلسطيني إلى مثل هذا البرنامج. وقد جاءت الردود فوق ما هو متوقع، حيث كان هناك إجماع من ممثلي مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة حول الحاجة إلى مثل هذا البرنامج وأهميته، وبخاصة في وضعنا التشريعي الفلسطيني، لما نعانیه من خلل وقصور في موضوع الصياغة، ولعل ما زاد هذا البرنامج من أهمية تقييمات الخبراء المحليين والأجانب، من أبرزهم الخبير جاك فورنيير الأمين العام السابق للحكومة الفرنسية، حيث جاءت تقييماتهم محفزة ومشجعة

الحقوق إلى تحقيقه؛ فإن التعليق على الأحكام كان يجري وفقاً لأسس ومبادئ حددها معهد الحقوق، وتمثلت هذه الأسس والمبادئ في ضرورة تناول المعلق لأساس المسألة، من خلال تناوله الممارسة والسلوك أو الظاهرة؛ سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، التي أدت أو تؤدي إلى وجود إشكالية بحاجة إلى تدخل قانوني أو قضائي أو فقهي. ومن ثم يطرح المعلق سؤالاً رئيسياً تلزم الإجابة عنه أو ترجمته إلى المجال القانوني، لتكون هذه الممارسة أو المسألة أو السلوك أو الظاهرة أمراً يجب القيام به، أو أمراً مباحاً أو محظوراً، وذلك لتنفيذ سياسة معينة، أو لإقرار تصرف معين، أو للحد من ممارسة سلوك أو ظاهرة بحسب الحال.

كما روعي أن يتناول المعلق الإطار النظري الذي يحكم النص، وبخاصة الآراء أو المدارس المختلفة حول المسألة محل النظر كمدخل للتعليق على المسألة أو النقطة أو الإشكالية القانونية، ومن ثم يعرض للتوجهات التشريعية والقضائية للتعامل مع المسألة التي يتمحور حولها التعليق، سواء من ناحية تطور تاريخي، أو من ناحية مقارنة وفقاً لما هو مناسب.

ويعمل المعلق بناءً على ما عرضه من إطار نظري وتوجه تشريعي وقضائي إلى تقييم توجه المحكمة بصورة عامة، سواء من الناحية الفلسفية أو القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. ويقوم على أساس ذلك ببيان موقفه من توجه المحكمة من ناحية تقييمية، والتوصيات التي يراها ضرورية في هذا الإطار، مع التبرير الوافي بهذا الشأن. وهذا يتعلق بالاستنتاج القانوني الذي توصلت إليه المحكمة أو الأسانيد التي ساقتها لتبرير النتيجة التي توصلت إليها، أو العلاقة بين الأسانيد وما توصلت إليه المحكمة، أو تكييف المحكمة للوقائع التي عرضت عليها، أو تقييم الوقائع من ناحية مجريات وأحداث، أو من ناحية قانون، التي اعتمدت عليها المحكمة لتكون أساساً لتكوين حكمها.

وأخيراً وليس آخراً، يقدر معهد الحقوق، تقديراً عالياً، جهود من شارك معه من الأساتذة الأفاضل -مع حفظ الألقاب والمسميات- في إعداد هذه التعليقات، ويجدد لهم شكره الجزيل.

هذا ويمكن لمستخدم المقتفي، أن يصل إلى هذه التعليقات من خلال بطاقة الحكم، بعد البحث في قاعدة الأحكام الدينية، أو استعراض الأحكام الدينية بالكشاف.



كتاب " المنهاج التدريبي الخاص بالنوع الاجتماعي في قطاع العدالة " صدر في تشرين الثاني 2012

تم إعداد هذا المنهاج التدريبي المتكامل من خلال مجموع المواد التدريبية والتطبيقات التي تم استخدامها في البرنامج التدريبي لقطاع العدالة (القضاة، والمحامين، وأعضاء النيابة العامة). ويهدف هذا المنهاج إلى الإسهام في تعزيز قدرات هذه الفئات وغيرها ممن يعملون في حقل القانون والقضاء في فهم احتياجات النوع الاجتماعي، ومصادره، وفي التفهم لضحايا العنف من منظور النوع الاجتماعي، لجعلهم أكثر حساسية لهذه القضايا.

يقسم المنهاج إلى ستة فصول رئيسية؛ يتناول الفصل الأول أساسيات النوع الاجتماعي، وذلك بالتطرق لمفهوم النوع الاجتماعي وأدوار النوع الاجتماعي ومصادره وحاجاته، فيما يتناول الفصل الثاني تحليل قوانين الأحوال الشخصية من منظور النوع الاجتماعي، من خلال تناول قضايا عدة كسكن الزواج، والشخصية القانونية للمرأة، والحضانة، والطلاق، وتعدد الزوجات، وتحليلها وفقاً لحساسيتها لمعايير النوع الاجتماعي وحاجاته. ويتناول الفصل الثالث تحليل قوانين العقوبات من منظور النوع الاجتماعي، بالتركيز على جرائم قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، والاعتداءات الجنسية، والعنف الواقع على المرأة في إطار الأسرة. أما الفصل الرابع فيتناول تحليل قانون الإجراءات الجزائية من منظور النوع الاجتماعي. ويتناول الفصل الخامس تحليل التشريعات العمالية من منظور النوع الاجتماعي، بالتركيز على تحليل أهم المواد التي تعالج حقوق المرأة العاملة، إضافة إلى تحليل بيئة العمل ومدى استجابتها لاحتياجات النوع الاجتماعي، فيما يركز الفصل السادس على دور الطب الشرعي في التعامل مع قضايا المرأة من خلال التطرق لتعريف الطب الشرعي، والخدمات التي يقدمها في قضايا النساء، والتعامل معه، في ظل الحد من العنف ضد المرأة. وتضمن المنهاج نماذج تطبيقية مساندة، تُيسر على دارسيه فهماً مبسطاً وعميقاً للقضايا المتضمنة في المنهاج، وكذلك مادة نظرية مهمة تفسر ماهية القضايا والعناوين المطروحة والإشكاليات التي تواجه قضايا النوع الاجتماعي.

يذكر أن هذا الكتاب تم إعداده ضمن مشروع نفذه معهد الحقوق حول "تطوير مناهج وتدريب القضاة والمحامين والنيابة العامة وقطاع الحكم المحلي" الممول من الحكومة الإسبانية، ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

إصدارات معهد الحقوق:

1. أي نظام قانوني لفلسطين: أوراق مقدمة في مؤتمر قانوني - باحثون قانونيون 1995.
2. الاستثمار والعقود التجارية الدولية - باحثون قانونيون 1997.
3. تشريعات التنظيم و البناء في فلسطين - حلبي، أسامة 1997.
4. تشريعات العمل في فلسطين: الواقع والتطلعات - باحثون قانونيون 1997.
5. دليل أعضاء النيابة العامة في محافظات غزة والضفة - عبد الباقي، مصطفى 1999.
6. دليل الصياغة التشريعية - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2000.
7. الشخصية المعنوية لشركات المساهمة العامة المحدودة في فلسطين - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2000.
8. الدليل الموجز لتدريب المدربين في مجال القضاء والنيابة العامة في فلسطين - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2001.
9. الحكم القضائي في قاعدة الأحكام القضائية (النموذج) - عبد الباقي، مصطفى 2002.
10. بعض إشكالات الإجراءات والبيئات في القضايا المدنية والتجارية - غزلان، عبدالله 2003.
11. تشريعات الاطفال في فلسطين.
12. دراسات حول مشروع القانون المدني - حداد، حمزة 2003.
13. دليل المدعين العامين - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت.
14. قرارات التوقيف والإفراج بالكفالة وإعادة النظر فيها - مبارك، أسعد 2003.
15. مسودة مشروع النظام الدستوري للسلطة الوطنية في المرحلة الإنتقالية - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت.
16. نظام العدالة الجنائية في فلسطين: دراسة اجتماعية - قانونية (1) - هلال، جميل 2003.
17. المحقق الجزائي 2- السعيد، كامل 2003.
18. الطب الشرعي ودوره في تحقيق العدالة الجنائية في فلسطين (3) - الحديدي، مؤمن، نزية حمدي 2003.
19. قضاء الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة (4) - حسنين، سهيل 2003.
20. القضاء والصلح العشائري (5) - شلهوب، نادرة ومصطفى عبد الباقي 2003.
21. مؤسسات حقوق الإنسان ونظام العدالة الجنائية في فلسطين (6) - الزبيدي، باسم 2003.
22. المؤسسات العقابية بين الواقع والطموح (7) - البرغوثي، إيباد 2003.
23. إشكاليات الانسجام التشريعي في فلسطين: مسح أولي - بكيرات، فايز 2005.
24. مراجعة قانون الخدمة المدنية في قوى الامن الفلسطيني لسنة 2005.
25. القضاء غير النظامي (1) - باحثون قانونيون 2006.
26. العملية التشريعية في فلسطين بين النظرية والتطبيق - بكيرات، فايز 2006.
27. الاطار القانوني و التنظيمي لإدارة الحكومة للعملية التشريعية: الواقع الفلسطيني - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2007.
28. الاصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار و بناء الدولة - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2009.
29. معالم الدولة الفلسطينية المستقبلية - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2009.
30. التشريعات النازمة لقطاع الأمن في فلسطين والصادرة قبل العام 1994- معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2009.
31. الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين- معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2010.
32. النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، التشريعات النازمة للأمن والقضاء الثوري- معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2010.
33. المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين النص والتطبيق: مواضيع مختارة - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2010.
34. دليل حقوق وواجبات رئيس الهيئة المحلية وأعضائها - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2011.
35. دليل الطعون والاستئنافات الانتخابية وفق قانون الانتخابات المحلية. معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2011.
36. دليل الرقابة المدنية على الانتخابات المحلية - معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2011.
37. البحث عن الدولة الفلسطينية: الانعكاسات القانونية والسياسية والاقتصادية: وقائع المؤتمر المنعقد في معهد الحقوق- معهد الحقوق. جامعة بيرزيت 2011.
38. الادارة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني.
39. Legislation Pertaining to Planning and Construction in Palestine.
40. The Legal Status of Palestine Under International Law.
41. Teaching Law in Palestine Strategies and Challenges.
42. The Palestinian Business Law Guide.
43. The Palestine Yearbook of International Law.
44. Palestine and International Law, New Approaches.

اصدارات جديدة

سيتم الاعلان عن 4 اصدارات جديدة

دور قياس الأثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية في تعزيز فعالية تطبيق التشريعات

أهم نشاطات معهد الحقوق في جامعة بيرزيت منذ
1 ايلول 2012 - 16 كانون الثاني 2013

أ. لقاءات بيرزيت القانونية:

1. الخلع من منظور تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام 11/9/2012
2. آليات الانضمام الى قانون التقاعد العام 18/10/2012
3. أبعاد اجراء انتخابات الهيئات المحلية 12/11/2012
4. فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسية 3/12/2012
5. القانون المدني رقم 4 سنة 2012 الصادر في قطاع غزة: آثاره وتحدياته على الواقع الفلسطيني 4/12/2012

ب. مؤتمرات:

1. مؤتمر النوع الاجتماعي مدخل الى التنمية والعدالة في فلسطين 19/10/2012
2. مؤتمر الحالة التشريعية في الأراضي الفلسطينية وإشكالية ازدواجية السلطة: واقع وآفاق 4/12/2012

ت. ندوات وورشات عمل

1. ورشة عمل حول: عمل المكتبات وحقوق الإنسان في العالم العربي - الأردن 8/9/2012
2. ورشة عمل حول: الدين وحقوق الانسان في مسودة الدستور الفلسطيني (في بيرزيت) 18/9/2012
3. ورشة عمل حول: الدين وحقوق الانسان في مسودة الدستور الفلسطيني (في قطاع غزة) 10/10/2012
4. ورشة عمل حول: التخطيط الجيد للبحث القانوني وتنفيذه 10/11/2012 و 9
5. ورشة عمل حول: الاجتهاد القضائي في فلسطين والأردن والمغرب والعراق والجزائر بالشراكة مع معهد التدريب القضائي 5/12/2012
6. ندوة: الدين وحقوق الإنسان في مسودة الدستور الفلسطيني: الدروس المستفادة من تجارب دول الربيع العربي 20/12/2012

ث. دورات تدريبية:

1. دورة تدريبية حول اجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية 17/11/2012
- 24/11/2012
- 1/12/2012
2. دورة تدريبية حول اجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية 8/12/2012
- 15/12/2012
- 22/12/2012

ج. حفل تخريج:

1. تخريج الفوج الأول من برنامج المهارات القانونية والإدارية (ضمن برنامج التدريب المشترك مع التعليم المستمر ووزارة العدل) 19/12/2012
2. تخريج الفوج الأول من برنامج دبلوم الصياغة التشريعية 16/1/2013

ويعزز إجراء قياس الأثر التنظيمي بصورة منتظمة إمكانيات الحكومات، فهي عبارة عن أداة سياساتية مفيدة لصناع السياسة، وهدفها قياس التأثيرات الناتجة عن أي تدخل حكومي؛ سواء بقانون أو بأي طريق آخر، وتستخدم هذه الأداة لضمان نجاعة وكفاءة التشريعات التي تسنها هذه الحكومات، كما تساهم هذه الأداة السياساتية في تعزيز شفافية القرارات التنظيمية، وإيجاد تبرير منطقي لها، وذلك بهدف ترسيخ مصداقية التشريعات والأنظمة التي تعدّ بناء على استجابة محددة لمشاكل قائمة، ورفع مستوى ثقة المواطنين في المؤسسات التشريعية والجهات القائمة على وضع السياسات.



ومن أجل ضمان نجاعة العملية التشريعية، من الضروري لنا أن نعرف كيفية تطبيق التشريع المقترح بصورة صحيحة، وفهم إمكانيات الأطراف المتأثرة من ناحية امتثالها لأحكامه، وفي المرحلة الأخيرة من هذه العملية السياساتية، وبعد دخول التشريع حيز التنفيذ، يجب أن تتضمن عملية قياس الأثر التنظيمي تقييماً حول ما إذا كانت التشريعات الصادرة تطبق بالطريقة المرسومة لها.

ومنذ ظهوره في العام 1974، أضحى استخدام قياس الأثر التنظيمي واسعاً بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، التي كان لها الدور الأكبر في تبني هذا النوع من الأدوات السياساتية، وهذا ما يدعونا في الوضع الفلسطيني إلى التفكير ملياً باستخدام هذه الأداة نظراً لما تعانیه الكثير من تشريعاتنا من تشوهات وتعارض وقصور في كثير من أحكامها، نظراً لأنها لم تراعى أهم مبادئها وهو ولادة التشريع من رحم المجتمع، وبالتالي لا تكون نصوصه غريبة عنه، وتكون أكثر فعالية في التطبيق.

تعتبر عملية الصياغة التشريعية والقانونية إحدى أدوات الإصلاح القانوني وسيادة القانون، بل الأهم في هذه الأدوات، لما تلعبه من دور مهم وبارز في عملية إحداث التغيير الاجتماعي والديمقراطي على الصعيد الوطني، فالصياغة التشريعية الجيدة للقوانين والأنظمة تؤدي إلى الخروج بقوانين جيدة حية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، بما تشمله من أحكام، على عكس الصياغة غير الجيدة التي تؤدي إلى ولادة قوانين ميتة غير قابلة للحياة والتطبيق على أرض الواقع، وتبقى رثة في الأدراج، وبالتالي ظهور حالة ما يسمى بـ"غروب الشمس" (Sunset)، فيصبح القانون بعد مضي مدة معينة لا معنى لوجوده، وبحاجة للتعديل والتحديث حتى يواكب التغييرات على الصعيد الوطني.

ولعل أبرز الأسباب التي تؤدي إلى هذه الحالة، يكمن في عدم دراسة التشريعات التي تصدر دراسةً وافيةً خاصةً من حيث تأثيراتها المالية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، وما قد تحدثه من تغييرات على الصعيد القانوني، وبالتالي توصف بأنها تشريعات مشوهة وغريبة عن المجتمع الذي صدرت فيه.

فهناك وسائل وأدوات مساندة قد تساعد الصانع وصانع السياسة في تجنب الكثير من الإشكاليات التي قد ترافق إصدار التشريع، وتعمل على زيادة فعالية تطبيق التشريعات التي تصدر وتنفيذها بشكل جيد، من خلال اللجوء إلى دراسة آثارها عبر أداة من أهم الأدوات السياساتية؛ ألا وهي ما اصطلح على تسميته وثيقة قياس الأثر التنظيمي للتشريعات (RIA)؛ فهي أداة سياساتية تستخدم في تحديد المعلومات التفصيلية حول الآثار المحتملة للتشريعات وأية تدخلات سياساتية حكومية، من حيث تكاليفها، والفوائد المتوخاة منها، والخيارات الممكنة لحل المشكلة، والآثار التي قد تترتب على المشكلة، وغيرها من تفصيلات تساعد في تحديد وتحجيم المشكلة المراد حلها، وعدم انحراف التشريع عن الهدف والفلسفة المرسومة له ابتداءً.

ولعل الهدف العام من قياس الأثر التنظيمي للتشريعات يتمثل في مساعدة الحكومات على صياغة سياساتها بصورة تتسم بقدر أكبر من الفعالية.

تعريف بمعهد الحقوق:

أنشئ معهد الحقوق في العام 1993 كأحدى الوحدات الرئيسية في جامعة بيرزيت، بهدف المساهمة في تحديث البنى القانونية الضرورية لفلسطين، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية على المستويين العلمي والمهني. وقد طوّر معهد الحقوق فهماً عمقاً للوضع التشريعي والقانوني والقضائي الفلسطيني، وقدرة على تحديد الاحتياجات، واقتراح الحلول، وتنفيذ المشاريع اللازمة في هذه المجالات.

يعمل المعهد في الأبحاث والنشر، ويشكل مركزاً للمعلومات القانونية، وقام بالتعليم على مستوى الماجستير، ويدير برامج للتعليم المستمر، إضافة إلى الندوات والمؤتمرات التي تستهدف فئات متنوعة. كما يقوم المعهد بتقديم الاستشارات والخدمات البحثية كلما كان ذلك في نطاق عمله. ولتنفيذ هذه المهام، توجد في المعهد وحدات مختلفة:

الأبحاث والنشر: تضم هذه الوحدة أقساماً بحثية تعمل في حقول مختلفة، وهي:

القانون المقارن: ويشتمل على القانون الدولي، حيث يصدر المعهد، بالتعاون مع ناشرين أوروبيين، كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي والقانون والمجتمع، وهو حقل بحثي يهتم بالتأثير المتبادل بين القانون والمجتمع والقانون الدستوري، وقسم المساندة التشريعية الذي يعنى بشكل أساسي بالأبحاث ذات الطابع التطبيقي، ويقوم بإعداد الأدلة لأغراض الصياغة التشريعية، وصياغة القوانين واللوائح، وإعداد الدراسات حول القوانين والبيئة القانونية. وقد ساهمت الأعمال البحثية للمعهد في إثراء المكتبة القانونية الفلسطينية من خلال منشورات المعهد.

مركز المعلومات: تشمل هذه الوحدة مكتبة مونتنسكيو القانونية، وقسم بنك المعلومات المسؤول عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المفتقي)، التي تحوي قواعد معلومات هي التشريعات، والأحكام القضائية، ووثائق دولية، ومعلومات عن المجتمع القانوني الفلسطيني، وقسم تكنولوجيا المعلومات.

التعليم المستمر: تقدم هذه الوحدة برنامج الدبلوم المهني المتخصص للمحامين الشباب، وهو برنامج يركز على المهارات والقيم؛ كما تقدم برامج التعليم القضائي المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة، وللعمال في وظائف إدارية في القضاء؛ كما تنظم الوحدة نشاطات تدريبية حسب الحاجة ذات علاقة بالمستجدات القانونية؛ وتنظم كذلك لقاءات بيرزيت القانونية، وهي سلسلة من المحاضرات حول موضوعات قانونية تهم المجتمع القانوني في فلسطين؛ وتقوم هذه الوحدة كذلك بتنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل حول قضايا الساعة ذات الصبغة القانونية.

وتقوم على إدارة المعهد وحدة إدارية تتكون من مكتب المدير، وإدارة البرامج، وقسم الشؤون المالية والإدارية.



يغطي هذا العدد من صدق الحقوق الفترة ما بين أيلول (سبتمبر) 2012 - كانون الثاني (يناير) 2013

للاتصال:

معهد الحقوق - جامعة بيرزيت

ص.ب 14، بيرزيت - فلسطين

فاكس: 2982137 (2) ++

هاتف: 2982009 (2) ++

بريد الكتروني: iol.info@birzeit.edu

Website: <http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/>

IoL twitter link: <https://twitter.com/almuqtafi>

Facebook: <https://www.facebook.com/almuqtafi>

Skype: [iol.bzu](https://www.skype.com/almuqtafi)

الصفحة الالكترونية للمفتقي "منظومة القضاء

والتشريع في فلسطين"

<http://muqtafi.birzeit.edu/>

المحورية التي يتبناها هذا الحقل في تشكيل حقوق المواطنة الأحوال الشخصية، بسبب المكانة المحورية التي الواجبة للنساء على وجه التحديد، ووصولهن إلى مؤسسات العدالة بصفة عامة. وبذلك، فسوف يدرس المشروع قوانين الأسرة السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويستعرض التجارب التي تخوضها النساء أمام المحاكم الشرعية. وسوف تصمّم هذه الدراسة (البحث) على نحو يوفر الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المهمة المتصلة بتجربة النساء مع القانون. ومن جملة هذه الأسئلة:

- ما هي التجارب التي تخوضها النساء مع القانون والإجراءات القانونية عندما يلجأن إلى المحاكم الشرعية؟

- ما هي آلية العمل التي يعتمدها القانون والإجراءات القانونية في تيسير وصول النساء إلى مؤسسات العدالة أو استبعادهن منها؟

- ما الذي يعزز/يُثبِت قدرة النساء على الحصول على العدالة القائمة على أساس النوع الاجتماعي و/أو تحقيقها لهن في حقول معينة من حقول القانون ومؤسسات معينة من مؤسسات العدالة؟

- كيف تنظر مؤسسات العدالة المختلفة إلى احتياجات المرأة ومصالحها؟ وكيف يترجم هذا الأمر إلى نتائج عملية تكفل العدالة للمرأة؟

- ما هي السياقات الجغرافية والسياسية والاجتماعية المتباينة التي تسود الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفرز أثرها على منطق العدالة القائم على أساس النوع الاجتماعي، وعلى النتائج العملية التي تكفل العدالة للمرأة؟

ومن الجدير بالذكر أن "برنامج دعم سيادة القانون والوصول إلى العدالة للشعب الفلسطيني"، الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يوفر الدعم لتنفيذ هذا المشروع البحثي.

دراسة بحثية نوعية حول تجربة النساء في الوصول إلى مؤسسات العدالة في الأراضي

يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت على إعداد دراسة تمهيدية ترمي إلى استقصاء الوضع الراهن لوصول النساء إلى مؤسسات العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وسوف يُعدّ معهد الحقوق جانباً كبيراً من الأبحاث النوعية الضرورية للوقوف على حالة وصول النساء إلى مؤسسات العدالة، بحيث تركز هذه الأبحاث بصورة محددة على التجارب التي تمر بها النساء داخل أروقة المحاكم الشرعية. وتوفر هذه الدراسة للباحثين المعنيين صورة عن القوى المحركة العامة التي تبين كيفية عمل القانون بوصفه عملية اجتماعية تقوم على أساس النوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال توظيف المنهجية الإثنوغرافية في فهم القانون. كما تبرز هذه الدراسة المجالات المحددة التي تواجه النساء فيها عقبات كأداء تحول دون وصولهن إلى مؤسسات العدالة والاستفادة من خدماتها.

يكمن الهدف طويل الأمد، الذي يسعى مشروع البحث إلى إنجازه، في استكشاف نطاق تجارب المرأة في هذا الشأن وتنوعها، بما تشمله من القيود والإجراءات التي تساعد النساء وتمكّنهن من الحصول على العدالة في مختلف السياقات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمن كافة الميادين التي ينظمها القانون؛ سواء أكان رسمياً أم غير رسمي. وبالنظر إلى الفترة الزمنية المحدودة التي ينفذ هذا المشروع خلالها، فسوف يركز البحث في مرحلته الأولى على التجارب التي تمر النساء بها في المجالات التي يلجأن فيها إلى الآليات القانونية الرسمية للحصول على العدالة. وسوف يركز مشروع البحث على النوع الاجتماعي، وقانون الأحوال الشخصية بسبب المكانة